تصور تخطيطى مقترح للحد من معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية

اعداد
د/ محمد عبد العال عبد العزيز

ملخص البحث

تمثل الحماية الاجتماعية استثمار في رأس المال البشرى فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء،وبالنسبة إلى الدول وشعوبها لا تمثل الحماية الاجتماعية مسألة استحقاق ومسؤولية فحسب وإنما مسألة حقوق حيث أصبحت الحماية الاجتماعية واحدة من المكونات الأساسية لسياسة اجتماعية متكاملة وشاملة,حيث تركز الاتجاهات الحديثة للحماية الاجتماعية على توسيع نطاق الحماية لتشمل كافة شرائح المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة، وفى كافة مجالات الحياة المختلفة.

وبالرغم من تزايد الوحدات الاجتماعية فى مصر،وما تبذله من جهود فى مجالات مختلفة لتحقيق الحماية الاجتماعية إلا أنه مازال متوقعاً من الوحدات الاجتماعية أن تقوم بدور أكثر فعالية فى قضية الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاءوالمهمشين,إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات فى تطبيقها لبرامج الحماية الاجتماعية,من هنا جاءت الدراسة الراهنة بعنوان:" تصور تخطيطى مقترح للحد من معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية. حيث إستهدفت تحديد المعوقات التى تواجه الوحدات الاجتماعية الحضرية فى تطبيقها لبرامج الحماية الاجتماعية والتوصل إلى تصور تخطيطى مقترح للحد من هذه المعوقات.وقد تم تطبيق الدراسة على جميع العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية ببندر الفيوم,حيث بلغت العينة(74) مفردة. وتوصلت الدراسة فى نتائجها الى وجود مجموعة من المعوقات التشريعية والتنظيمية وكذا المعوقات ذات الصلة بالمستفيدين والتى تحد من تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية.

كما توصلت الدراسة الحالية إلى تصور تخطيطى مقترح للحد من معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية.

الكلمات المفتاحية الدالة: المعوقات , الحماية الاجتماعية , الوحدات الاجتماعية

Search Summary

Social protection represents an investment in human capital in both social and economic development, and for states and their peoples, social protection is not only a matter of entitlement and responsibility, but also a question of rights, where social protection has become one of the basic components of an integrated and comprehensive social policy.

Despite the increase of social units in Egypt, and their efforts in various areas to achieve social protection, social units are still expected to play a more active role in the issue of social protection for the poor, vulnerable and marginalized, but they face many difficulties in applying social protection programs, hence the current study entitled: A proposed planning vision to reduce the obstacles to the application of social protection programs in urban social units.

The study was aimed at identifying the obstacles facing urban social units in their application of social protection programs and reaching a proposed planning vision to reduce these obstacles. In its findings, the study found a range of legislative and regulatory constraints as well as barriers related to beneficiaries that limit the application of social protection programs in urban social units

The current study also found a proposed planning scenario to reduce the constraints of the application of social protection programs in urban social units.

Keywords: Handicaps, Social Protection, Social Units

•

أولاً : مدخل لمشكلة الدراسة :

تعتبر التنمية من أهم القضايا التي تحظى باهتمام دول العالم كافة سواء المتقدمة أو النامية ولم يعد النظر إلي التنمية باعتبارها النمو الاقتصادي فحسب بل تمثل التنمية البشرية التى تضع فى إعتبارها الإنسان الذى يمثل الأداة الأساسية لكل تقدم في المجتمع.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين واجهت العديد من دول العالم تحولات عالمية ومحلية ارتبطت بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ترتب عليها إعادة هيكلة اقتصادها القومي، وإحداث تغييرات في سياساتها الاقتصاديةوالاجتماعية.(عبدالعال,1999،ص276).ولقد كان لهذه التحولات الاقتصادية تأثيرات اجتماعية سلبية في العديد من المجالات،نظراً لتقلص دور الدولة في مساندة المواطن العادي والفقير الذي لا يستطيع أن يشبع احتياجاته بالاعتماد على نفسه،خاصة وأن هذه الفئة تمثل الغالبية من مجموع السكان، لذا أدت هذه السياسات إلى تهميش واستبعاد فئات اجتماعية وقطاعات واسعة من المواطنين من مجالات الإنتاج والعمالة،وبالتالي استبعادهم من المشاركة في التنمية مما عمق من الأزمة التنموية.(Phongpaichit, P, 2000, p)

ومن المنظور الاقتصادي لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية وبالإنسانية ما لم تتوفر فيه تدابير وإجراءات كافية للأمن الاقتصادي ونظم جيدة للضمان الاجتماعي,حيث يكون بمقدور الناس أن يستجيبوا لتحديات الحياة،ويتكيفوا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهم، ويدرءوا عن أنفسهم خطر الكوارث والآفات، ويتمكنوا من تنمية إمكانياتهم البشرية لتوفير حياة أفضل وسبل معيشة أكثر أماناً واستقراراً.كما تمثل الحماية الاجتماعية استثمار في رأس المال البشرى وفى التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، وبالنسبة إلى الدول وشعوبها لا تمثل الحماية الاجتماعية مسألة استحقاق ومسؤولية فحسب وإنما مسألة حقوق حيث أصبحت الحماية الاجتماعية واحدة من المكونات الأساسية لسياسة اجتماعية متكاملة وشاملة،وحق من حقوق الإنسان.(هاشم,2014،ص18) كما ظهرت الحماية الاجتماعية في صورة التراحم بين أفراد القبيلة وفى مسئولية رئيس القبيلة عن رعاية أفرادها وحمايتهم وتوفير سبل العيش والأمن لهم، إلى أن نادت الأديان السماوية بإطعام الفقير... ولم تدع الحماية الاجتماعية في الأديان السماوية باب محتاج إلا طرقته ولا تركت ضعيفاً إلا أعانته.(خزام,2010 ,ص 297)

وقد برزت قضية الحماية الاجتماعية في المحافل الدولية,وكانت الموضوع الرئيس في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن في عام 1995,حيث التزمت الحكومات بوضع وتنفيذ سياسات لضمان حصول جميع الناس على حماية اقتصادية واجتماعية كافية أثناء البطالة والمرض

والأمومة وتربية الأطفال والترمل والعجزوالشيخوخة,وعقدت الدورة الاستثنائية 24 للجمعية العامة للأمم المتحدة، في جنيف في يونيو 2000 لتقديم استعراض الخمس سنوات لمؤتمر القمة. (Garcia,A. Bonilla and Grua J.V, 2003, p12)

واتسعت في العقدين الأخيرين نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل أربعة أنواع من التدخلات :الحماية (التعافي من الصدمات),الوقائية (تخفيف المخاطر من أجل تجنب الصدمات), التعزيزية(تعزيز الفرص), وتحويلية (مع التركيز على الاختلالات الهيكلية الكامنة التي تؤدي إلى الضعف),وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ويمكن أن يعزى إلى زيادة الوعي والاهتمام بمخاطر العولمة مثل الصدمات الاقتصادية وغيرها من التهديدات لسبل العيش،وظهور الأمن البشري كوحدة للتحليل والخطاب العالمي لحقوق الإنسان ومركزية الأهداف الإنمائية للألفية "لعام 2015.(I N D, ,2012,p5).

ولما كان المجتمع المصري من المجتمعات النامية التي تجاهد من أجل التنمية والتخلص من المشكلات التي خلفها الماضي بغرض توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية للإنسان حتى يتمكن من الحياة فى مجتمع يليق بالكرامة الإنسانية,فقد اتجهت الدولة نحو الاهتمام بقضية الحماية والرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة بصفة خاصة،كمحاولة منها للنهوض بأحوال الفئات الضعيفة المهمشة والتى عانت –ولا تزال تعانى– من العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية.

وتركز الاتجاهات الحديثة للحماية الاجتماعية على توسيع نطاق الحماية لتشمل كافة شرائح المجتمع بصفة عامة والأسر الفقيرة خاصة،وأيضاً المجالات المختلفة التى تهتم بفئات المجتمع مثل قضايا المرأة والعمال والأسرة والطفولة والشباب والصحة وغيرها،وكذا الاهتمام بمواجهة الأزمات والكوارث،مما يستلزم تفعيل برامج الحماية الاجتماعية حتى تواكب التطورات والتغيرات المختلفة التى تطرأ على المجتمع المصرى ولذلك يجب الاهتمام بتحقيق الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والضعيفة بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة.

وهذا ما أكدته دراسة(Pertoun,2013)على أن برامج الحماية الاجتماعية تحقق أهدافها من خلال توفير فرص عمل لجميع أفراد المجتمع وذلك من خلال تسهيل الحصول على القروض الصغيرة.(Pertoun, ,2013). **في حين أكدت دراسة(Emily ,2011)**على أن نظام الحماية الاجتماعية يتضمن التأمين الاجتماعي– المعونة الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر كما يتضمن نظام الحماية الاجتماعية توفير فرص التعليم والرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع.(Emily,B, 2011.p33)

واستهدفت دراسة(صالح عبد المعتمد الحملاوي,2010)تحقيق الحماية الاجتماعية والضمانات القانونية للمرأة العاملة في القانون عن طريق الارتقاء بالمرأة من خلال محو أميتها وتعليمها ,وزيادة مشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنقابية ,وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية في مجالي العمل والضمان الاجتماعي.(الحملاوي,2010,ص22),**وأوصت دراسة (أسامه علي السيد,2011)**بضرورة تفعيل الصور المختلفه للحماية الاجتماعية فى مصر بما يساعد في تحقيق سياسة إجتماعية متكاملة.(السيد,2011,ص 498)

وتعتبر الحماية الاجتماعية وما تقدمه من خدمات جزءًا لا يتجزأ من التنمية الشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي,حيث تهدف الحماية الاجتماعية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التقدم والاستقرار والتماسك الاجتماعي,مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الاقتصادية.(ياسين,2010,ص48)

وهذا ما أكدت عليه دراسة "عبد الله كامل خميس,2009" حيث أكدت على أن نظام الحماية الاجتماعية يتضمن في داخله الضمان الاجتماعي الذي يمكن من خلاله مساعدة الفئات الأكثر احتياجًا مثل المرأة المطلقة والأرملة وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين.(خميس,2009,ص233).

كما تتضمن الحماية الاجتماعية مجموعة من التدابير الحمائية التى تؤهل الإنسان للحصول على إحتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج خاصة فى الظروف التى يمكن أن يواجه فيها الأنسان كارثة طبيعية أو ضائقة إقتصادية,وضمان الحد الأدنى من مستوى معيشى مناسب, بيد أن التدابير الاقتصادية هى التى تصب فى النهاية فى إيجاد نوع من الأمان الاجتماعى أو الاقتصادى,حيث أن أكثر الفئات الاجتماعية حاجة للأمن الاقتصادى,هم اليتامى والأرامل والعجزة والمعاقين والشيوخ والأطفال. (خزام, 2016,ص178)

ويتواكب ذلك مع دراسة,(Mokomane zitha,2013),والتى إستهدفت التعرف على أثر التغيرات فى المناخ الأسرى,وحاجة الأسرة الفقيرة والضعيفة إلى الدعم والرعاية الاجتماعية والمادية لأعضائها نتيجة تأثرها بالتحولات الديموجرافيةوالاقتصادية والاجتماعية,وتوصلت الدراسة فى نتائجها إلى أن برامج الحماية الاجتماعية ساهمت فة تحقيق حماية حقيقية للأسر الضعيفة مع تمكينها من مواجهة الأوضاع والظروف الصعبة التى تعيشها. (zitha,M,2013,p56)

كما أشارت دراسة(2011,David and Mathilde) إلى أن استخدام التكنولوجيا الحديثة في توصيل برامج الحماية الاجتماعية إلى مستحقيها التي تم تنفيذها على إحدى المشاريع في بنجلادش، ساهم فى تحديد إطاراً لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية واستكشاف كل المكونات الرئيسية وعلاقتها مع

التنفيذ الفعال باستخدام الأدلة الدولية،وكان من أهم توصيات الدراسة هو ضرورة الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة نظراً لأن التكنولوجيا يمكن أن تؤدى دوراً كبيراً للمساعدة في التغلب على بعض العوائق الرئيسية في توصيل خدمات الحماية الاجتماعي. (Hulme D, and Maitrot M,2013,p122)

ويتم توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لكي تشمل كافة أفراد المجتمع عن طريق القدرة على الوصول للموارد المالية المختلفة وتسهيل الإجراءات الائتمانية التابعة لها،والسعي إلى الاستثمار المكثف للقدرات الذاتية،والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن. وهنا نشير إلى أن القطاع الحكومي لا يستطيع وحده مواجهة الفقر,ووضع برامج وآليات الحماية الاجتماعية، فأصبح إلزاماً عليه إيجاد شريك قوى وفعال لمعاونته وخاصة في ظل السياسات الدولية التي تهدف إلى إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مواجهة الفقر. وهذا ما أكدت عليه دراسة(Jason 2014), Stanley,والتي أوضحت أن الجهود التقليدية المتمثلة في الجهود الحكومية فشلت في علاج مشكلة الفقر لأنها لم تجد الآليات التي تجعل الفقراء يساعدون أنفسهم في حل مشكلاتهم كما أنها أديرت من خلال أفراد من خارج المجتمع الذي يعانى من الفقر كما أكدت الدراسة على أن منظمات المجتمع المدني استطاعت أن تساهم بدوراً رائداً في ولايتي فرجينيا وكارولينا الشمالية خاصة في مجال تحسين الأنظمة التعليمية والبنية التحتية وعمل برامج للمسنين والرعاية الصحية وغيرها من البرامج والخدمات.,

واتفق ذلك مع دراسة(Michelson Juries ,2012)والتي أشارت إلى أن برامج الحماية الاجتماعية تسعى إلى توفير برامج التأمين الصحي عالي الجودة لجميع أفراد المجتمع(Joris,M,2012,p19 p19))**كما توصلت دراسة(Stanley Jason,2014)**إلى أن التأمين ضد البطالة شرط أساسي لتحقيق الحماية الاجتماعية (**Jason,S,2014,p68)**

وإستهدفت دراسة(رشاد احمد عبد اللطيف,2014)التعرف على واقع مقومات الحماية الاجتماعية في الوطن العربي ,اوصت بضرورة تأمين شبكة الحماية الاجتماعية لمواجهة المشكلات المترتبة على الفقر والمرض والجهل وقضايا الاستبعاد والتهميش الاجتماعي،كما أوصت بضرورة تأسيس آليات لتوفير المعلومات المطلوبة لمتابعة تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية ومرا قبة تأثيرها على الفقراء كما اوصت بضرورة إصدار اتفاقية عمل عربي بشان الحماية الاجتماعية للعاملين في المنظمات غير الحكومية.(عبد اللطيف,2014,ص)

كما هدفت دراسة (نرمين ابرهيم حلمى, 2016م) وضع رؤية مستقبلية لأليات الجمعيات الاهلية في تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة اجتماعيا واقتصاديا,وتوصلت الدرا سة الى ان هذه الاليات تتضمن تشجيع الاسر الفقيرة على استثمار قدراتها وامكانياتها المتاحة,وزيادة مشاركتها في ادارة المشروعات بالإضافة الى تسويق وتمويل المشروعات الانتاجية الصغيرة ،واوصت بضرورة رسم خطط

مشتركة للجمعيات الاهلية للتخفيف من الفقر والتنسيق بين هذه الجمعيات للتعرف على احتياجات الفقراء وتوفير خطط وبرامج التأهيل والتدريب الهادفة الى تأهيل الفقراء وانشاء لجان للزكاة كاليه لتوفير الدعم الاقتصادي.(حلمى, 2016,ص347)

وتمثل الوحدة الاجتماعية بصورتها الحالية الجهاز المحلى لوزارة التضامن الاجتماعي،الذى يتولى التنفيذ الميدانى لمشروعاتها وخدماتها،على أساس النهوض بالمشاركة الشعبية وزيادة فاعليتها،بأسلوب العمل الفريقى المتكامل مع الأجهزة المحلية الأخرى الأهلية والحكومية،والتى تعمل فى مجالات الخدمات والتنمية فى الحضر, حيث وصل عدد الوحدات الاجتماعية في مصر إلى 2620 وحدة عام 2007,/2006 أما الآن فقد وصل عدد الوحدات الاجتماعية في مصر إلى 4165 وحدة عام 2017/2016.

وبالرغم من تزايد الوحدات الاجتماعية فى مصر،وما تبذله من جهود فى مجالات مختلفة لتحقيق الحماية الاجتماعية إلا أنه مازال متوقعاً من الوحدات الاجتماعية أن تقوم بدور أكثر فعالية فى قضية الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء والمهمشين,وألا يقتصر دورها على مجرد المساهمة فى تمويل برامج الحماية الاجتماعية وإنما يتعدى ذلك إلى المساهمة فى تخطيط وتقويم هذه البرامج ضماناً لمزيد من فعاليتها فى المجتمع **وهذا ما أكدت عليه دراسة "محمد شحاتة مبروك,1999** بضرورة أن تكون الوحدة الاجتماعية حلقة اتصال بين الجهات المسئولةعن الخدمات فى المجتمع المحلى، وبين احتياجات ومشكلات تجمعات البدو بصورة مستمرة مع توفير العدد الكافى من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدة الاجتماعية بصفة عامة. (مبروك,1999,ص222)

وهذا ما أشارت إليه أيضاً دراسة(صلاح أحمد هاشم, 2000) أن هناك قلة في عدد المترددين على الوحدات الاجتماعية الحضرية والمستفيدين من مشروعاتها التنموية، وضعف التمويل الذي تقدمة الوحدات الاجتماعية لتنفيذ المشروعات التنموية،وغياب دور الوحدة في مجال تسويق منتجات المشروعات التنموية، وضعف الدور التنموي للوحدة، ضعف دور الوحدة في دراسة البيئة وتنمية الشعور بالمسئوليات، عدم فاعلية دور الوحدة في التخطيط لاى مشروع.(هاشم,2000,ص187)

وهذا ما أكدت عليه دراسة "عبد الله كامل خميس 2009" على أن نظام الحماية الاجتماعية يتضمن في داخله الضمان الاجتماعي الذي يمكن من خلاله مساعدة الفئات الأكثر احتياجًا مثل المرأة المطلقة والأرملة وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين.(خميس, 2009 م,ص 221)

كما أشارت دراسة"أحمد صادق رشوان,2012),إلي أن المشروعات التي تقوم بها الوحدات الاجتماعية لا تطبق كما يجب لعدم إدراك الأخصائيين الاجتماعيين لهذه الأنشطة وعدم الأداء الجيد لعملهم، بالإضافة إلى حاجة الأخصائيين الاجتماعيين إلى برامج تدريبية.(رشوان,2012,ص 145)

ويتضح من الطرح السابق أن هذه الدراسات لم تتناول طبيعة المعوقات التى تواجه الوحدات الاجتماعية الحضرية فى تطبيقها لبرامج الحماية الاجتماعية بطريقة مباشرة وهو ما تهتم به الدراسة الحالية وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في إثراء مشكلة الدراسة والإطار النظري وأدوات الدراسة،وكيفية وضع تعريف إجرائي لمفاهيم الدراسة فضلاً عن أن الدراسة الحالية تعد امتداد للدراسات السابقة في مجال التنمية والتخطيط لمواجهة الفقر ومشكلاته.

وفى ضوء ما تم عرضه من الإطار النظري والإحصائيات ومن نتائج الدراسات السابقة والموجهات النظرية،وانطلاقا من تخصص الباحث يمكن بلورة مشكلة الدراسة في العنوان التالي: **تصور تخطيطى مقترح للحد من معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية.**

ثانيًا: أهمية الدراسة:

1- الأوضاع الراهنة والمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري ومعاناة أصحاب الدخل المنخفض مما يستدعى أن تهتم الدراسات والبحوث بهذه الفئات.

2-تعتبر هذه الدراسة استجابة للنداءات المستمرة من كافة المنظمات والدول للاهتمام بالفقراء خاصة الأسر الأولى بالرعاية وضرورة العمل على إشباع احتياجاتها ومساعدتها على حل مشكلاتها من خلال برامج وخدمات فعالة.

3- ما تلعبه الحماية الاجتماعية من دور في دفع عجلة التنمية،وذلك بإعتبارها تعمل بإتجاه دمج مباديء المساواة الاجتماعية وحقوق الانسان في السياسة العامة للدولة.

4- تنامي وتزايد ظاهرة الفقر في المجتمع المصرى إلي جانب المعاناة المادية والاجتماعية والنفسية التي تنعكس علي الأداء الاجتماعي للفقراء.

5- ما تمثله الوحدات الاجتماعية من أهمية بإعتبارها أحد الانساق الرئيسية المهمة لوزارة التضامن الاجتماعى لما تؤديه من مهام ومسئوليات لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

6- النداءات المستمرة والمتكررة من المهتمين بقضايا الحمايا الاجتماعية بضرورة التعامل مع المشكلات والمعوقات التى تواجه برامج الحماية الاجتماعية والعمل على التعامل معها بموضوعية.

7- يمكن أن تسهم هذه الدراسة فى وضع صورة حقيقية أمام المسئولين للمعوقات التى تواجه الوحدات الاجتماعية الحضرية عند تطبيقها لبرامج الحماية الاجتماعية على أرض الواقع.وسبل التعامل معها لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

ثالثًا: أهداف الدراسة الراهنة

تنطلق الدراسة الراهنة من مجموعة من الأهداف الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

1- تحديد واقع وعى العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية بمفهوم الحماية الاجتماعية.

2-تحديد معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية.

وينطلق من هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية التي يمكن إجمالها فيما يلي:.

أ- تحديد المعوقات التشريعية فى تطبيق برامج الحماية الاجتماعية.

ب- تحديد المعوقات التنظيمية المرتبطة بالوحدة الاجتماعية ذاتها فى تطبيق برامج الحماية الاجتماعية.

ج- تحديد المعوقات المرتبطة بالمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية.

3-- محاولة التوصل الى تصور تخطيطى مقترح للحد من معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية..

رابعًا: تساؤلات الدراسة:-

تنطلق الدراسة الراهنة من مجموعة من التساؤلات الرئيسة المتمثلة فيما يلي:.

1- ما واقع وعى العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية بمهوم الحماية الاجتماعية ؟

2- ما معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية ؟

وينطلق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة فيما يلي:.

أ- ما المعوقات التشريعية فى تطبيق برامج الحماية الاجتماعية ؟

ب- ما المعوقات التنظيمية المرتبطة بالوحدة الاجتماعية ذاتها فى تطبيق برامج الحماية الاجتماعية ؟

ج- ما المعوقات المرتبطة بالمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية ؟

3- ما المقترحات التى يمكن أن تسهم فى الحد من معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية ؟

خامساً: الإطار النظرى والمفاهيمى الدراسة

1- مفهوم المعوقات

جاء فى المعجم الوسيط تتعريف كلمة عاق-عوقاً: منعه منه وشغله عنه,فهوعائق.(المعجم الوسيط,1961,ص643)

والعائق فى اللغة يمكن تحديده فى إسم فاعل جمعه عوائق,وهو المانع عن الشيئ,نقول عاقنى عن الوجه الذى أردت ,وعاقه عن الشيئ أى منعه وشغله عنه فهوعائق,والمصدر عوق,والعوق والتعويق بمعنى التثبيط والحبس والصرف. (إبن منظور ,2003,ص ص336,335)

وفى الإصطلاح,فإن الاستخدام الراهن لمفهوم"المعوق" أصبح يتضمن ما هو أكثر من التثبيط,حيث شمل أيضاً الحيلولة دون تحقيق الهدف والمنع عن ذلك وعرقلة كل ما من شأنه أن يقف فى وجه إنجاز الأمر أو إحراز النجاح.(حجاب,2004,ص512)

كما يرى (درويش,2004),أن المعوقات هى الصعوبات المختلفة التى بدورها تمنع الوصول الى الأهداف المحددة,حيث أن معظم المعوقات يمكن أن تأتى من سوء التنظيم وسوء التخطيط. (درويش,2004,ص 376)

ويمكن وضع تعريف إجرائى للمعوقات يتناسب مع الدراسة الراهنة فيما يلى:.

- صعوبات تمنع الوحدة الاجتماعية من تحقيق اهداف برامج الحماية الاجتماعية

- خلل فى الاطار التشريعى والقانونى المنظم لاستحقاق برامج الحماية الاجتماعية.

- صعوبات ناتجة عن سوء التنظيم بالوحدات الاجتماعية الحضرية

- بعض االجوانب السلبية الناتجة عن الأداء السيئ للمستفيدين عند حصولهم على برامج الحماية الاجتماعية المقررة لهم

2- مفهوم الحماية الاجتماعية

هناك اختلاف جوهري بين المجتمعات من حيث كيفية تحديد نهج الحماية الاجتماعية، فالتقاليد المختلفة والثقافات والهياكل التنظيمية والسياسات تؤثر في تعريف الحماية الاجتماعية. **ومن ثم تراها** (United Nations,2001)**,**على أنها "مجموعة من السياسات والبرامج العامة والخاصة التي تقوم بها المجتمعات في مواجهة مختلف حالات الطوارئ للتعويض عن غياب أو انخفاض كبير في الدخل من العمل،وتوفير المساعدات للأسر ذات الأطفال وتزويد الناس بالرعاية الصحية والإسكان. **(**United Nations,2001,p4)

وعرفت(منظمة العمل الدولية,2007)الحماية الاجتماعية بأنها "مجموعة شاملة من الاستراتيجيات القائمة على دورة الحياة والتي ترمى إلى حماية العمال في أماكن عملهم في الاقتصاد المنظم وغير المنظم من ظروف العمل غير العادلة والخطرة وغير الصحية.(مكتب العمل الدولى,2007,ص2)

ويرى(Mitchell,2009**)الحماية الاجتماعية** بأنها "كل المبادرات العامة والخاصة التي توفر تحويلات الدخل أو الاستهلاك للفقراء،وحماية الضعفاء ضد مخاطر المعيشة،وتعزيزالوضع الاجتماعي وحقوق المهمشين،مع تحقيق الهدف العام المتمثل في الحد من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للفقراء، الفئات الضعيفة والمهمشةا (Mitchell,T2009,p18)

وتختلف تعريفات مفهوم الحماية الاجتماعية دولياً على نطاق واسع،حيث يركز البعض الأخر على وظائف الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والنمو الاقتصادي،وبالتالي تعرف بأنها السياسات والإجراءات التى تستهدف تعزيز قدرات جميع الناس، ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة للهروب من الفقر،أو تجنب الوقوع في الفقر،وتحسين إدارة المخاطر والصدمات.(E N,. 2012,p3)

وفي ورقة (ODI لوزارة التنمية الدولية البريطانية تعرف الحماية الاجتماعية بأنها" الإجراءات العامة التي اتخذت استجابة لمستويات الضعف والمخاطر والحرمان التي تعتبر غير مقبولة اجتماعياً ضمن نظام سياسي معين أو مجتمع.(D,R,C,2007).ويستخدم مصطلح الحماية الاجتماعية للدلالة على أي مبادرة يطلقها القطاع العام والخاص يكون من شأنها توفير مصادر الدخل للفقراء وحماية الفئات الضعيفة من مخاطر البطالة فضلاً عن تحسين وضع الفئات المهمشة اجتماعياً وذلك بغية تحقيق الهدف العام المتمثل بتقليص حدة ضعف المستوى المعيشى للفقراء وكذلك الفئات المهشمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.(الامم المتحدة,2001,ص16).كما أنها تركز على الوقاية والحد من الفقر،بل على تقديم الدعم للفقراء والضعفاء والأكثر فقراً، وعلى معالجة أسباب الفقر،وليس مجرد أعراضه. (U N D,2006,p6)

ويرى(عبد الصمد,2009),الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تمكين الفقراء من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة والأصوات التي تحقق لهم" الحرية من الحاجة والخوف وتزويدهم بحقوقهم للعيش بكرامة".(عبد الصمد,2009,ص78)

ومن ثم ترى(بيبرس وأخرون,2002) أن نظام الحماية الاجتماعية وبرامجها تحتوي على الأنشطة التالية: (بيبرس وأخرون,2002,ص14)

-تقليل المخاطر التي قد تضر برفاهية الأسر.
-حماية الأسرة والأفراد من آثار هذه المخاطر،عن طريق تقليل الآثار السلبية للمخاطر والمحن الاقتصادية.
- تقليل آثار التغيرات المفاجئة للدخل.
-العمل على الاستثمار طويل الأمد في الثروة الإنسانية.
- تعويض الذين تأثروا من التغيرات الاقتصادية وتعرضوا لأي من المحن الاقتصادية.

وفى ضوء ما تم عرضه من تعريفات حاولت تحديد هوية مفهوم الحماية الاجتماعية يمكن للباحث أن يضع تعريفاً إجرائيا للحماية الاجتماعية يتواكب مع الدراسة الراهنة فيما يلى:.

. التدابير التي تساعد الفقراء للحصول على احتياجاتها الأساسية من مأكل ومشرب وملبس.
. مجموعة الخدمات والأنشطة التي تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للفقراء.
. البرامج التي تحقق مستوى صحي لائق للفقراء.
. أنشطة تركز على الوقاية والحد من الفقر، و تقديم الدعم المناسب للفقراء.

2- تعريف الوحدات الاجتماعية الحضرية:

الوحدات الاجتماعية هي أجهزة تؤمن حياة الناس،بإعتبارها وزارة تضامن اجتماعي مصغرة حيث تجمع بين مسئوليات التنمية الاجتماعية ومسئوليات الرعاية الاجتماعية، وتتولى الوحدة الاجتماعية التنفيذ الميداني لمشروعات وخدمات الوزارة على أساس النهوض بالمشاركة الشعبية وزيادة فاعليتها بأسلوب العمل الفريقى المتكامل مع الأجهزة المحلية الأخرى الأهلية والحكومية والتي تعمل في مجال الخدمات والتنمية.

تعتبر الوحدة الاجتماعية الخلية الأساسية فى بناء جهاز العمل الاجتماعى الحكومى،وتهدف إلى تنمية المجتمع المحلى وإحداث التغير الاجتماعى له،فى ضوء المفاهيم والمبادئ العامة،ويتم عن طريقها تنفيذ أهداف ورسالة واختصاصات وبرامج وزارة التضامن الاجتماعى.أوهى النواة الأساسية الأولى

للعمل الاجتماعى، والتى عن طريقها يتم تحديد احتياجات وإمكانات كل مجتمع.وعلى هذا الأساس يتم تخطيط وتلبية الاحتياجات لإنشاء الحضانات،ومراكز التكوين،والمشاغل وغيرها من المشروعات التى تخدم المجتمع،إلى جانب المشاركة بالجهود الذاتية للجمعيات المشهرة، وتنمية المجتمع، وزيادة موارده؛ مما يؤثر على زيادة الدخل القومى.(هاشم,2000,ص22)

ويمكن للباحث أن يضع تعريف اجرائى للوحدة الاجتماعية الحضرية فيما يلى:.

. الوحدات الاجتماعية المصنفة من قبل وزارة التضامن الاجتماعي تحت اسم الوحدات الاجتماعية الحضرية

. مؤسسة حكومية يقع على عاتقها تنفيذ أهداف واختصاصات وزارة التضامن الاجتماعي في منطقة جغرافية معروفة ومحددة.

. تقوم بدراسة الاحتياجات والمشكلات في ضوء الإمكانيات المتاحة أو التي يمكن إتاحتها سواء إمكانيات مادية أو بشريه.

. تعمل على إشباع تلك الاحتياجات ومواجهة تلك المشكلات من خلال ما يمكن أن يتاح لها من إمكانيات.

. تقوم بعملية التعاون والتنسيق مع المؤسسات الأخرى سواء كانت منظمات حكومية أو غير حكومية بهدف مواجهة مشكلات المجتمع وإشباع احتياجات أفراده.

سادساً:. الاجراءات المنهجية للدراسة

1-نوع الدراسة :. تأسيساً على ما سبق فإن الدراسة الراهنة تعتمد فى تحقيق أهدافها على النمط الوصفى التحليلى,حيث تسعى إلى التعرف على معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية.

2-**منهج الدراسة:.** تعتمد الدراسة الراهنة على استخدام المسح الاجتماعى بطريقة الحصر الشامل للعاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية ببندر الفيوم.

3- **إطار المعاينة والعينة المستخدمة فى الدراسة:** يتكون إطار المعاينة للدراسة الراهنة من جميع العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية ببندر الفيوم,وبلغ عددهم(74),والجدول التالى يوضح اطار المعاينة:.

جدول رقم (1)

يوضح إطار المعاينة للعاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية ببندر الفيوم(مجتمع الدراسة)

م	اسم الوحدة	عدد العاملين بالوحدة	العينة المختارة
1	الوحدة الاجتماعية بندر أول	12	12
2	الوحدة الاجتماعية بندر ثاني	11	11
3	الوحدة الاجتماعية بندر ثالث	11	11
4	الوحدة الاجتماعية بندر رابع	14	14
5	الوحدة الاجتماعية بندر خامس	12	12
6	الوحدة الاجتماعية بندر سادس	14	14
	اجمالى مجتمع البحث	74	74

4- : أدوات الدراسة

أ – **أدوات جمع البيانات:**قام الباحث فى هذه الدراسة بتصميم أداة قياس لتحديد المعوقات التى تحد من تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الحضرية ببندر الفيوم,حيث يتم تطبيق أداة القياس على جميع العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية ببندر الفيوم والبالغ عددهم (74) شخص،حيث تضمنت أداة القياس مايلى:.

1- البيانات الأولية واحتوت على(4) أسئلة تضمنت النوع والسن والحالة التعليمية,وسنوات الخبرة.

2- أبعاد أداة القياس,وأشتمل على ثلاثة أبعاد أساسية كالتالى:.

البعدالأول: يقيس رؤية ووعى المبحوثين لمفهوم الحماية الاجتماعية واشتمل على (10) عبارات.

البعد الثانى : وتناول رؤية المبحوثين حول معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية,وإحتوى على (28) عبارة،وتضمن ثلاثة مؤشرات فرعية كالتالى : .

أ . المعوقات التشريعية التى تحد من تطبيق برامج الحماية الاجتماعية، وتضمن هذا المؤشر الفرعى (9) عبارات.

ب . المعوقات التنظيمية المرتبطة بالوحدة الاجتماعيةذاتها والتى تحد من تطبيق برامج الحماية الاجتماعية، وإشتمل هذا المؤشر الفرعى على(10)عبارات.

ج . المعوقات المرتبطة بالمستفيدين والتى تحد من تطبيق برامج الحماية الاجتماعية،واشتملت على (9) تسع عبارات.

البعد الثالث :مقترحات للحد من معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية واحتوى على (13) عبارة.

صدق وثبات أداة القياس:-

أ: . **صدق أداة القياس**:استخدم الباحث الصدق الظاهري وذلك بعرض أداة القياس على مجموعة من المحكمين من أساتذة الخدمة الاجتماعية وعددهم(11) أستاذاً من أساتذة الخدمة الاجتماعية بكل من كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان,وكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم,لإبداء الرأى فى صلاحية أداة القياس،من حيث السلامة اللغوية للعبارات وإرتباطها بمتغيرات الدراسة مع إجراء التعديلات عليها،وبناءعلى ذلك تم تعديل وإضافةوحذف بعض العبارات وفقاً لدرجة اتفاق لا تقل عن(80%) وفى نهاية المرحلة تم وضع أداة القياس فى صورتها النهائية.وقد بلغ الصدق الظاهري للأداة (90.4 %) وذلك بعد استبعاد العبارات المكررة والمرفوضة نهائيا حيث استقرت عبارات أداة المقياس على( )عبارة فقط,كما إعتمد الباحث على صدق الإتساق الداخلى،وذلك بحساب معامل الإرتباط بين درجة كل بعد من أبعاد أداة القياس والدرجة الكلية لها،بعد تطبيق الأداة على عينة قوامها (10) من العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية بمراكز الفيوم لها نفس الخصائص والسمات والشروط بالعينة الأصلية(عينة البحث)،وجاءت النتائج كالتالى:

جدول رقم (2)

يوضح العلاقة الارتباطية بين درجة كل بُعد من أبعاد أداة القياس والدرجة الكلية للآداة

البعد	المقياس ككل
وعى المبحوثين بمفهوم الحماية الاجتماعية	0.778
المعوقات التشريعية فى تطبيق برامج الحماية الاجتماعية	0.830
المعوقات التنظيمية فى تطبيق برامج الحماية الاجتماعية	0.811
المعوقات االمرتبطة بالمستفيدين فى تطبيق برامج الحماية الاجتماعية	0.809

معنوية عند 0.05

ويتضح من نتائج الجدول السابق أن معاملات الإرتباط مقبولة ودالة إحصائياً مما يدل على صدق الإتساق الداخلى لأداة القياس.

ب . ثبات أداة القياس: اعتمد الباحث فى التأكد من ثبات أداة القياس على طريقة إعادة الاختبار كطريقة من الطرق الإحصائية لتحديد الثبات وذلك بتطبيق أداة القياس على مجموعة من المبحوثين حيث طبق الباحث على عينة قوامها(10) من العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية بمركز اطسا لها نفس خصائص العينة الأساسية وبعد فترة زمنية قدرها [15] يوما قام بإعادة تطبيق أداة القياس على نفس المجموعة وقام باستخراج النتائج والمقارنة بين إستجابات كل من الاختبارين وحساب معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ للثبات وجاءت النتائج كالتالى:

جدول رقم (3)

يوضح ثبات أداة القياس بإستخدام معامل ألفا كرونباخ للثبات

البعد	عددالعبارات	قيمة الفا كرونباخ
وعى المبحوثين بمفهوم الحماية الاجتماعية	10	0.82
المعوقات التشريعية فى تطبيق برامج الحماية الاجتماعية	9	0.87
المعوقات التنظيمية فى تطبيق برامج الحماية الاجتماعية	10	0.82
المعوقات المرتبطة بالمستفيدين فى تطبيق برامج الحماية الاجتماعية	9	0.80
ثبات أداة القياس ككل		0.88

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للثبات لكل بعد من أبعاد المقياس مرتفعة، وأن قيمته للمقياس ككل = 0.88 مما يدل عل ثبات أداة القياس،والإعتماد عليها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: بعد الإنتهاء من جمع البيانات من الميدان ومراجعتها،تم تفريغها آلياً بإستخدام برنامج التحليل الإحصائى (SPSS version22) حيث إعتمد الباحث على إستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- التكرارات والنسب المئوية ,المتوسط الحسابى المرجح,الإنحراف المعيارى,القوة النسبية المرجحة

الوزن النسبى المرجح,معامل ألفا كرونباخ,معامل إرتباط بيرسون

مجالات الدراسة:

المجال الزمنى : أجريت الدراسة خلال فى الفترة من 8/7/ 2020م إلى 7/ 9/2020م

المجال المكاني : تم تطبيق الدراسة على جميع الوحدات الاجتماعية الحضريةببندر الفيوم وعددها (6) وحدات اجتماعية.

المجال البشرى: تم تطبيق الدراسة على عينة قوامها (74) مفردة من العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية ببندر الفيوم(مجتمع البحث).

سابعاً:. عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية:.

النتائج المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة:

جدول (4)

يوضح خصائص مجتمع الدراسة (ن= 74)

المتغيرات / المعاملات الإحصائية		ك	النسبة%	الترتيب
النوع	ذكر	47	63,51	1
	أنثي	27	36,48	2
السن	من 20 لأقل من 25 سنة	6	8,1	4
	من 25 لأقل من 30 سنة	26	35,1	2
	من 30 لأقل من 40 سنة	11	14,86	3
	من 40 لأقل من 50 سنة	27	36,48	1
	50 سنة فأكثر	4	5,40	5
الحالة التعليمية	مؤهل أقل من متوسط	12	16,21	3
	مؤهل متوسط	21	28,37	2
	مؤهل فوق متوسط	11	14,86	4
	مؤهل عالي	28	37,8	1
	ماجستير	1	1,35	5
	دكتوراه	1	1,35	5م

سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	7	9,45	5
	من 5 لأقل من 10 سنوات	17	22,97	3
	من 10 لأقل من 15 سنة	19	25,67	2
	من 15 لأقل من 20 سنة	11	14,86	4
	20 سنة فأكثر	20	27,02	1

يتضح من خلال الجدول (4) أن خصائص مجتمع الدراسة جاءت متمثلة فيما يلى:.

أ-**النوع:**بلغ عدد الذكور(47) مفردة بنسبة (63,51%) من إجمالي المبحوثين البالغ (74) مفردة،بينما يبلغ عدد الإناث (27) مفردة بنسبة (36,48%) من إجمالي المبحوثين.

ب- السن: تشير نتائج الجدول أن (36.48%) من المبحوثين تتراوح أعمارهم من 40 لأقل من 50 سنة،يلي ذلك ممن تتراوح أعمارهم من 25 لأقل من 30 سنة بنسبة(35.1%)،في حين كانت نسبة ممن هم فى المرحلة العمرية من 30 لأقل من 40 سنة(14.86%)،أما ممن تتراوح أعمارهم بين 20 لأقل من 25 سنة بلغت نسبتها(8,1%)، وأخير فقد بلغت نسبة(5,40%) ممن هم فى المرحلة العمرية من50 سنة فأكثر.ويتضح من نتائج الجدول أن مجتمع الدراسة يضم مرحلة عمرية تتميز بالاتزان والنضوج الفكري والذى يمكن أن يؤدى بدوره إلى الوعى بسياسات الحماية الاجتماعية وسبل تطبيقها بالصورة المطلوبة وبما يحقق الأهداف المرجوة.

ج -**الحالة التعليمية:**أسفرت نتائج الجدول(4)عن ارتفاع نسبة الحاصلين علي مؤهل عالى،حيث بلغت نسبتهم(37.8%)،تليهاالحاصلين علي مؤهل متوسط بنسبة (28.37%)،أما ممن حصلوا على مؤهل أقل من المتوسط فقد بلغت نسبتهم(16.21%),أما الحاصلين علي مؤهل فوق المتوسط فقد بلغت نسبتهم(14.86%),وأخيرا فقد بلغت نسبة الحاصلين على الماجستير والدكتوراه(1,35%),وتشير نتائج الجدول أن غالبية المبحوثين على درجة علمية مناسبة تؤهلهم للتعامل بالوعى المطلوب مع المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية نتيجة لما اكتسبوه من معارف نظرية،وخبرات عملية.

د- سنوات الخبرة:يتبين من خلال بيانات الجدول(4) أن نسبة ممن تبلغ سنوات خبرتهم من 20سنة فأكثر(27.02%)،ويليها ممن تبلغ سنوات خبرتهم من 10 لأقل من 15 سنة بنسبة(25,67%)،فى حين جاءت نسبة(22,97%)ممن بلغت سنوات خبرتهم من 5 لأقل 10 سنوات، بينما جاءت نسبة من تبلغ سنوات خبرتهم من 15 لأقل من 20 سنة (14.86%)،أخيرا جاءت نسبة (9.45%) ممن بلغت سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات من إجمالي المبحوثين,مما يعكس عمق الخبرات العملية والمهنية لدى المبحوثين.

ثانياً: وعى المبحوثين بمفهوم الحماية الاجتماعية

جدول رقم (5)

يوضح وعى العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية لمفهوم الحماية الاجتماعية **(ن = 74)**

م	مفهوم الحماية الاجتماعية	نعم	الى حد ما	لا	تكرار مرجح	نسبة مرجحة	الترتيب
1	مجموعة السياسات والبرامج العامة والخاصة التى تقوم بها المجتمعات لمواجهة حالات الطوارئ	55	11	8	195	%87,8	7
2	عملية تقوم على توفير الضمان الصحى والضمان ضد البطالة لأفراد المجتمع	52	16	6	194	%87,4	8
3	مجموعة النظم والاجراءات التى تضعها الدولة لحماية أفرادها من الاخطار التى تهدد حياتهم	64	10	.	212	%59,5	2
4	إجراءات تضعها الدولة لتحقيق رفاهية ابناء المجتمع	59	5	10	197	%88,4	6
5	مجموعة الأنشطة والاليات المترابطة التى تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى	50	16	8	190	%85,6	9
6	عملية تستهدف توفير المساعدات المالية للأسر الأولى بالرعاية	66	8	.	214	%96,4	1
7	نظام يهتم بحماية الفئات الضعيفة والمهمشة ضد مخاطر الحياة	60	14	.	208	%93,69	3
8	مساعدات عاجلة تقدمها الدولة لأشد الناس إحتياجاً	66	8	.	214	%96,4	م1
9	عملية تمثل مبادرات عامة وخاصة لحماية الضعفاء ضد مخاطر المعيشة	60	12	2	206	%92,8	4
10	مجموعة شاملة من الاستراتيجيات القائمة تستهدف حماية العمال فى أماكن العمل	58	10	6	200	%90,1	5
					2030		

	المتوسط الحسابى المرجح للبعد = 203	القوة النسبية المرجحة للبعد = 91,44%

بإستقراء بيانات الجدول رقم (5) يتضح أن المبحوثين من العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية(مجتمع البحث) يتوزعون توزيعا إحصائيا من حيث رؤيتهم لمفهوم الحماية الاجتماعة,حيث بلغت القوة النسبية للبعد (91,44%) بمتوسط حسابى مرجح (203),مما يدل على قوة ووضوح مفهوم الحماية الاجتماعية لديهم..

ولقد جاءت عبارات البعد ومن وجهة نظر المبحوثين كما يلى : -

_أشار نسبة (96.4%)إلى أن مفهوم الحماية الاجتماعية يعد بمثابة:عملية تستهدف توفير المساعدات المالية للأسر الأولى بالرعاية,كما تمثل:مساعدات عاجلة تقدمها الدولة لأشد الناس إحتياجاً وحصلت على الترتيب الأول والأول مكرر من بين ترتيب العبارات.

. كما أشاروا بأنها تمثل " مجموعة النظم والاجراءات التى تضعها الدولة لحماية أفرادها من الاخطار التى تهدد حياتهم",وجاءت فى الترتيب الثانى من بين ترتيب العبارات.بنسبة(95,5%)

. كما أشار البعض الأخر إلى أنها "نظام يهتم بحماية الفئات الضعيفة والمهمشة ضد مخاطر الحياة",بنسبة (93,69%).

. بينما أكدت نسبة(92,8%)أنها " عملية تمثل مبادرات عامة وخاصة لحماية الضعفاء ضد مخاطر المعيشة.

. كما أوضحت نسبة(90,1 %) أنها "مجموعة شاملة من الاستراتيجيات القائمة تستهدف حماية العمال فى أماكن العمل".

. بينما أشارت نسبة (88,4%) من نفس العينة إلى أنها " إجراءات تضعها الدولة لتحقيق رفاهية ابناء المجتمع.

وأكدت نسبة (87,8%) أنها " مجموعة السياسات والبرامج العامة والخاصة التى تقوم بها المجتمعات لمواجهة حالات الطوارئ".

. فى حين أشارت نسبة(87,4%) أنها"عملية تقوم على توفير الضمان الصحى والضمان ضد البطالة لأفراد المجتمع ".

. وأخيراً أكدت نسبة(85,6%) أنها تمثل" مجموعة الأنشطة والاليات المترابطة التى تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى".

وبتحليل نتائج الجدول يتضح وعى العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية(مجتمع البحث),بمفهوم الحماية الاجتماعية وقد يرجع ذلك إلى ما تنفذه مديريات التضامن الاجتماعى من دورات تدريبية لتبصير العاملين بطبيعة هذا التوجه الجديد,وعلى الرغم من ذلك الا أن معدلات الدورات التدريبية قليلة ولا تتناسب مع ما يجب أن تحققه هذه البرامج من أهداف

ثانياً: معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية

أ- المعوقات التشريعية فى تطبيق برامج الحمايةالاجتماعية

جدول رقم (6)

يوضح المعوقات التشريعية التى تحد من تطبيق برامج الحمايةالاجتماعية **(ن = 74)**

م	المعوقات التشريعية	نعم	الى حد ما	لا	تكرار مرجح	نسبة مرجحة	الترتيب
1	تعقد اجراءات الحصول على خدمات برامج الحماية الاجتماعية	12	24	38	122	%54,95	7
2	عدم وضوح سياسات برامج الحماية الاجتماعية التى حددتها الوزارة	9	17	48	109	%49,11	8
3	وجود فئات مستحقة لم يشملها البرنامج	41	18	15	174	%78,37	3
4	قلة المبالغ المحددة للمستفيدين من خدمات الحماية الاجتماعية	52	12	10	190	%85,58	2
5	كثرة الأوراق المطلوبة للحصول على الخدمات	25	19	40	153	%68,91	5
6	التمويل الخاص بالبرامج لا يكفى سد احتياجات المستفيدين	55	19	-	203	%91,44	1
7	وجود شروط موضوعة تستبعد فئات محددة رغم احتياجاتها للخدمات	38	15	21	165	%74,32	4
8	اقتصار خدمات الحماية الاجتماعية على الجوانب المالية فقط	17	35	23	144	%64,86	6
9	عدم تحديد الدور الفعلى المنوطة به الجمعيات الاهلية المشاركة فى تنفيذ البرامج والخدمات	-	23	51	97	%43,69	9
	مجموع التكرارات المرجحة				1357		

	المتوسط الحسابى المرجح للبعد = 150,78	القوة النسبية المرجحة للبعد = 67,9

بإستقراء بيانات الجدول رقم (6) يتضح أن المبحوثين من العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية (مجتمع البحث) يتوزعون توزيعا إحصائيا من حيث رؤيتهم للمعوقات التشريعية التى تحد من تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية,حيث بلغت القوة النسبية للبعد (67,9%),بمتوسط حسابى مرجح (150,78), مما يدل على قوة رؤية المبحوثين للمعوقات التشريعية والتى تعوق تطبيق برامج الحماية الاجتماعية.

ولقد جاءت المعوقات التشريعية,وفى ضوء عبارات البعد ومن وجهة نظر المبحوثين كما يلى : -

. أشار نسبة (91.44%)إلى أن المعوقات التشريعية تتمثل فى أن " **التمويل الخاص بالبرامج لا يكفى سد احتياجات المستفيدين**, وحصلت على الترتيب الأول من بين ترتيب العبارات.بينما أشارت نسبة(85,58%) بأن هذه المعوقات تتمثل فى" **قلة المبالغ المحددة للمستفيدين من خدمات الحماية الاجتماعية**" ",وجاءت فى الترتيب الثانى من بين ترتيب العبارات,فى حين أشار البعض الأخر إلى " **وجود فئات مستحقة لم يشملها البرنامج** ",بنسبة (78,37%),وجاءت فى الترتيب الثالث,بينما أكدت نسبة(74,32%)على أن هذه المعوقات تتمثل فى " **وجود شروط موضوعة تستبعد فئات محددة رغم احتياجاتها للخدمات**",بينما أوضحت نسبة(68,91 %) أن هذه المعوقات تتمثل فى " كثرة الأوراق المطلوبة للحصول على الخدمات ",وحصلت على الترتيب الخامس, وجاءت فى الترتيب السادس العبارة" **اقتصار خدمات الحماية الاجتماعية على الجوانب المالية فقط**",**ونسبة** (64,86%), وحصلت على الترتيب السابع وبنسبة (54,95%) العبارة " **تعقد اجراءات الحصول على خدمات برامج الحماية الاجتماعية** ",فى حين أشارت نسبة(49,11%) أن هذه المعوقات تتمثل فى" **عدم وضوح سياسات برامج الحماية الاجتماعية التى حددتها الوزارة**",وجاءت فى الترتيب الثامن من بين ترتيب العبارات,وأخيراً أكدت نسبة(34,69%) على أن المعوقات التشريعية تتمثل فى " **عدم تحديد الدور الفعلى المنوطة به الجمعيات الاهلية المشاركة فى تنفيذ البرامج والخدمات** ".

وبتحليل نتائج الجدول (6) يتبين أن هناك مجموعة من المعوقات التشريعية التى على الرغم من أهميتها,إلا أنها جاءت فى ترتيب متأخر من بين ترتيب استجابات المبحوثين مثل تعقد إجراءات الحصول على خدمات برامج الحماية الاجتماعية, عدم وضوح سياسات برامج الحماية الاجتماعية التى حددتها الوزارة, وعدم تحديد الدور الفعلى المنوطة به الجمعيات الاهلية المشاركة فى تنفيذ البرامج والخدمات.

ب- المعوقات التنظيمية لتطبيق برامج الحمايةالاجتماعية

جدول رقم (7)

يوضح المعوقات التنظيمية لتطبيق برامج الحمايةالاجتماعية **(ن = 74)**

م	المعوقات التنظيمية	نعم	الى حد ما	لا	تكرار مرجح	نسبة مرجحة	الترتيب
1	غياب الثقة بين العاملين بالوحدة مما يضعف تعاونهم	14	18	42	120	%54,1	9
2	اعتماد الادارة على الإتصال غير الرسمى فى تحقيق أهداف برنامج الحماية	13	32	29	132	%59,5	7
3	انفراد الإدارة باتخاذ القرارات المرتبطة ببرامج الحماية	11	15	48	111	%50	10
4	عدم وجود وسيلة اتصال مناسبة بين الادارة والعاملين	19	21	34	133	%59,9	6
5	عدم حصول العاملين على دورات تدريبية مرتبطة ببرامج الحماية	45	17	12	181	%81,53	1
6	افتقاد العاملين للمهارات اللازمة لتحقيق أهداف برامج الحماية الاجتماعية	31	11	32	147	%66,21	4
7	ضعف قدرة الإدارة على إيجاد حلول مبتكرة لتحقيق الأهداف المنشودة من البرامج	27	21	26	149	%67,11	3
8	تردد الإدارة فى اتخاذ القرارات المرتبطة بخدمات الحماية الاجتماعية	19	24	31	136	%61,3	5
9	غياب التنسيق بين العاملين اثناء تقديم الخدمة	13	26	35	126	%56,8	8
10	زيادة الاعباء الإدارية الملقاة على العاملين	33	34	7	174	%78,4	2
	مجموع التكرار				1409		

	المتوسط الحسابى المرجح للبعد = 140,9	القوة النسبية المرجحة للبعد = 63,46%

بإستقراء بيانات الجدول رقم (7) يتضح أن المبحوثين من العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية (مجتمع البحث) يتوزعون توزيعا إحصائيا من حيث رؤيتهم للمعوقات التنظيمية المرتبطة بالوحدة الاجتماعية الحضرية والتى تحد من تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية,حيث بلغت القوة النسبية للبعد (63,46%),بمتوسط حسابى مرجح (140,9), مما يدل على قوة رؤية المبحوثين للمعوقات التنظيمية والتى تعوق تطبيق برامج الحماية الاجتماعية.

ولقد جاءت المعوقات التنظيمية,وفى ضوء عبارات البعد ومن وجهة نظر المبحوثين كما يلى : .

"**عدم حصول العاملين على دورات تدريبية مرتبطة ببرامج الحماية**", نسبة (81,53%) وحصلت على الترتيب الأول,وجاءت فى الترتيب الثانى من بين ترتيب العبارات "**زيادة الاعباء الإدارية الملقاة على العاملين** ",بنسبة(78,4%),بينما أشار البعض الأخر إلى أن هذه المعوقات تتمثل فى" **ضعف قدرة الإدارة على إيجاد حلول مبتكرة لتحقيق الأهداف المنشودة من البرامج** "بنسبة (67,11%),فى حين أكدت نسبة(66,21%)على أنها تتمثل فى" **افتقاد العاملين للمهارات اللازمة لتحقيق أهداف برامج الحماية الاجتماعية**",وحصلت على الترتيب الرابع من بين ترتيب العبارات,بينما أوضحت نسبة(61,3 %) أنها تتمثل فى" **تردد الإدارة فى اتخاذ القرارات المرتبطة بخدمات الحماية الاجتماعية** " وجاءت فى الترتيب الخامس, فى حين أشارت نسبة (59,9%) من نفس العينة إلى أنها " **عدم وجود وسيلة اتصال مناسبة بين الادارة والعاملين**".واحتلت الترتيب السادس من بين ترتيب العبارات.وأكدت نسبة (59,5%) على أنها تتمثل فى " **اعتماد الادارة على الإتصال غير الرسمى فى تحقيق أهداف برنامج الحماية**",وجاءت فى الترتيب السابع.بينما تمثلت هذه المعوقات فى" **غياب التنسيق بين العاملين اثناء تقديم الخدمة**",واحتلت الترتيب الثامن بنسبة(56,8%),وحصلت على الترتيب التاسع العبارة" **غياب الثقة بين العاملين بالوحدة مما يضعف تعاونهم**",بنسبة(54,1%),وأخيراً أشار بنسبة(50%) أن هذه المعوقات تتمثل فى" **انفراد الإدارة باتخاذ القرارات المرتبطة ببرامج الحماية**",وجاءت فى الترتيب العاشر.

وبتحليل نتائج الجدول (7) يتبين أن هناك مجموعة من المعوقات التنظيمية التى ترتبط بأداء العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية,والتى على الرغم من أهميتها فى التأثير على التطبيق الإيجابى لبرامج الحماية الاجتماعية إلا أنها اجاءت فى ترتيب متأخر مثل: اعتماد الادارة على الإتصال غير الرسمى فى تحقيق أهداف برنامج الحماية, غياب التنسيق بين العاملين اثناء تقديم الخدمة, غياب الثقة بين العاملين بالوحدة مما يضعف تعاونهم, انفراد الإدارة باتخاذ القرارات المرتبطة ببرامج الحماية.

ب- المعوقات المرتبطة بالمستفيدين فى تطبيق برامج الحمايةالاجتماعية

جدول رقم (8)

يوضح المعوقات المرتبطة بالمستفيدين فى تطبيق برامج الحمايةالاجتماعية **(ن = 74)**

م	المعوقات	نعم	الى حد ما	لا	تكرار مرجح	نسبة مرجحة	الترتيب
1	عدم وعى المستفيدين بالإجراءات المطلوبة للحصول على الخدمة	16	37	**21**	**143**	%64,41	5
2	شعور المستفيدين بالحرج عند حصولهم على الخدمة	12	**17**	**45**	**115**	%51,80	6
3	صعوبة تحديد مواعيد تقديم الخدمات بما يتناسب مع ظروف المستفيدين	-	**13**	**61**	**87**	%39,18	9
4	التشاجر المستمر من المستفيدين أثناء حصولهم على الخدمات المقدمة لهم	32	**21**	**21**	**159**	%71,62	3
5	صعوبة التواصل مع المستفيدين لاستكمال اجراءات الحصول على الخدمات	11	**14**	**49**	**110**	%49,54	7
6	رغبة المستفيدين فى الحصول على الخدمات دون إنهاء الاجراءات المطلوبة	27	**23**	**24**	**151**	%68,01	4
7	اقتناع المستفيدين بعدم جدية برامج الحماية الاجتماعية	33	**31**	**10**	**171**	%77,02	2
8	النظرة الدونية من المستفيدين للمبالغ المقدمة لهم من هذه البرامج	55	**19**	**-**	203	%91,44	1
9	تردد المستفيدين لأكثر من مرة على الوحدة الاجتماعية لحصولهم على الخدمة	-	**17**	**57**	91	%40,99	8
	مجموع التكرارات المرجحة				1230		
	المتوسط الحسابى المرجح للبعد = 136,6			القوة النسبية المرجحة للبعد = %61,56			

بإستقراء بيانات الجدول رقم (8) يتضح أن المبحوثين من العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية (مجتمع البحث) يتوزعون توزيعا إحصائيا من حيث رؤيتهم للمعوقات المرتبطة بالمستفيدين والتى تحد من تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية,حيث بلغت القوة النسبية للبعد (61,56%),بمتوسط حسابى مرجح (136,6),مما يدل على قوة رؤية المبحوثين للمعوقات التشريعية والتى تعوق تطبيق برامج الحماية الاجتماعية.

ولقد جاءت المعوقات المرتبطة بالمستفيدين,وفى ضوء عبارات البعد ومن وجهة نظر المبحوثين كما يلى :

. "**النظرة الدونية من المستفيدين للمبالغ المقدمة لهم من هذه البرامج**"**حيث أشار إلى ذلك** نسبة (91,44%)"وحصلت على الترتيب الأول من بين ترتيب العبارات.

. "**اقتناع المستفيدين بعدم جدية برامج الحماية الاجتماعية** ",وجاءت فى الترتيب الثانى من بين ترتيب العبارات.بنسبة(77,02%),"**التشاجر المستمر من المستفيدين أثناء حصولهم على الخدمات المقدمة لهم**"بنسبة(71,62%),وجاءت فى الترتيب الثالث من بين ترتيب العبارات,"**رغبة المستفيدين فى الحصول على الخدمات دون إنهاء الاجراءات المطلوبة**"حيث أكد ذلك نسبة(68,01%),وحصلت على الترتيب الرابع. وأوضحت نسبة(64,41 %) بأن هذه المعوقات تتمثل فى" **عدم وعى المستفيدين بالإجراءات المطلوبة للحصول على الخدمة** ",واحتلت الترتيب الخامس,"**شعور المستفيدين بالحرج عند حصولهم على الخدمة**", وجاءت فى الترتيب السادس نسبة (51,80%),وأكدت نسبة (49,54%) على أن هذه المعوقات تتمثل فى " **صعوبة التواصل مع المستفيدين لاستكمال اجراءات الحصول على الخدمات** ".وحصلت على الترتيب السابع. فى حين أشارت نسبة(40,9%) أنها تتمثل فى " **تردد المستفيدين لأكثر من مرة على الوحدة الاجتماعية لحصولهم على الخدمة** ",وجاءت فى الترتيب الثامن.وأخيراً أكدت نسبة(39,18%) على أن هذه المعوقات تتمثل فى" **صعوبة تحديد مواعيد تقديم الخدمات بما يتناسب مع ظروف المستفيدين** ".

وبتحليل نتائج الجدول (8) يتبين أن هناك مجموعة من المعوقات ذات الصلة بالمستفيدين انفسهم والتى تقف حجر عثرة أمام التطبيق الإيجابى لبرامج الحماية الاجتماعية,إلا أنها جاءت فى مرتبة متأخرة من بين ترتيب إستجابات المبحوثين مثل: صعوبة التواصل مع المستفيدين لاستكمال اجراءات الحصول على الخدمات, تردد المستفيدين لأكثر من مرة على الوحدة الاجتماعية لحصولهم على الخدمة, صعوبة تحديد مواعيد تقديم الخدمات بما يتناسب مع ظروف المستفيدين.

3- مقترحات الحد من معوقات تطبيق برامج الحمايةالاجتماعية

جدول رقم (9)

يوضح مقترحات الحد من معوقات تطبيق برامج الحمايةالاجتماعية (ن = 74)

م	مقترحات الحد من معوقات تطبيق برامج الحمايةالاجتماعية	التكرار	النسبة %	الترتيب
أ	توعية المواطنين بدور الوحدات الاجتماعية الحضرية	74	%100	1
ب	تفعيل دور المجتمع المدني في تبنى برامج الحماية الاجتماعية	61	%82,4	5
ج	عقد دورات تدريبية للعاملين حول برامج الحماية الاجتماعية	74	%100	1م
د	توسيع قاعدة المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية	59	%79,7	7
هـ	وضع خطة تحقق تعاون الوزارات المعنية بتقديم الحماية الاجتماعية	57	%77,02	8
و	توفير آلية للمتابعة المستمرة لبرامج ومشروعات الحماية الاجتماعية	60	%81,08	6
ز	تنوع مصادر التمويل الخاصة ببرامج الحماية الاجتماعية.	74	%100	1م
ح	توفير قاعدة بيانات ومعلومات حقيقية عن المستهدفين من الفقراء	55	%74,32	9
ط	إنشاء هيئة مسئولة لتنسيق الجهود المبذولة بين الوحدات الاجتماعية	49	%66,2	10
ك	زيادة الموارد المالية المقررة لبرامج وخمات الحماية الاجتماعية	73	%98,6	2
ل	خفض الأعباء الادارية الملقاة على العاملين بالوحدات الاجتماعية	74	%100	1م
م	تحديد اليات واضحة وبسيطة للتواصل مع المستفيدين من خدمات الوحدة	63	%85,13	4
ن	توعية المواطنين بالاجراءات المتبعة للحصول على الخدمات	66	%89,18	3

بإستقراء بيانات الجدول رقم (9) يتضح أن المبحوثين من العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية (مجتمع البحث) يتوزعون توزيعا إحصائيا من حيث رؤيتهم **للمقترحات التى يمكن أن تسهم فى الحد معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية,حيث جاءت هذه المقترحات فى ضوء عبارات البعد ومن وجهة نظر المبحوثين كما يلى : -**

أكد نسبة(100%)على ضرورة "**توعية المواطنين بدور الوحدات الاجتماعية الحضرية,عقد دورات تدريبية للعاملين حول برامج الحماية الاجتماعية,وتنوع مصادر التمويل الخاصة ببرامج الحماية الاجتماعية,وخفض الأعباء الادارية الملقاة على العاملين بالوحدات الاجتماعية**",وحصلت على الترتيب الأول من بين ترتيب العبارات,كما أشار نسبة(98,6%)بأهمية "**زيادة الموارد المالية المقررة لبرامج وخدمات الحماية الاجتماعية**",وإحتلت الترتيب الثانى من بين ترتيب العبارات,وأوضح البعض الأخر بضرورة "**توعية المواطنين بالاجراءات المتبعة للحصول على الخدمات**,وبنسبة(89,118%)من مجتمع البحث,وجاءت فى الترتيب الثالث من بين ترتيب العبارات.كما أشار نسبة (85.13%) أيضاً من نفس العينة إلى **تحديد اليات واضحة وبسيطة للتواصل مع المستفيدين من خدمات الوحدة**,وجاء فى الترتيب الرابع من بين ترتيب العبارات.كما أوضحت نسبة(82,4%)بضرورة" **تفعيل دور المجتمع المدني في تبنى برامج الحماية الاجتماعية**,حيث حصلت على الترتيب الخامس من بين ترتيب العبارات.فى حين أشار نسبة (81,08%) من نفس العينة إلى "**توفير آلية للمتابعة المستمرة لبرامج ومشروعات الحماية الاجتماعية**" وجاءت فى الترتيب السادس من بين ترتيب العبارات.كما أكد نسبة (79,7%) على ضرورة "**توسيع قاعدة المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية**",وإحتلت الترتيب السابع من بين ترتيب العبارات.وأشار البعض الأخر من عينة الدراسة بأهمية "**وضع خطة تحقق تعاون الوزارات المعنية بتقديم الحماية الاجتماعية**",حيث أكد ذلك نسبة(77,02%)وجاءت فى الترتيب الثامن من بين ترتيب العبارات.كما بين نسبة(74,32%) أنه يجب " **توفير قاعدة بيانات ومعلومات حقيقية عن المستهدفين من الفقراء**",وإحتلت الترتيب التاسع من بين ترتيب العبارات.وأخيراً أكد بنسبة(66,2%) على ضرورة "**إنشاء هيئة مسئولة لتنسيق الجهود المبذولة بين الوحدات الاجتماعية**",وحصلت على الترتيب العاشر من بين ترتيب العبارات.

جدول(10) يوضح العلاقة بين المتغيرات الشخصية والوعى بمفهوم الحماية_الاجتماعية

الوعى بمفهوم الحماية / الخصائص الاجتماعية	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة معامل بيرسون	مستوى المعنوية	الدلالة
النوع	1,278	0,5	0,09	0,01	غير دالة

السن	1,398	0,6	0,31	0,01	غير دالة
المؤهل	2,48	1,3	0,52	0,01	غير دالة
سنوات الخبرة	2,63	1,4	0,75	0,01	غير دالة

يتضح من خلال الجدول رقم(10) الدلالة الاحصائية للعلاقة بين الخصائص الشخصية للمبحوثين ووعيهم بمفهوم الحماية الاجتماعية,حيث يتضح أن النوع غير دال بإنحراف معيارى(0,5)وبقيمة ارتباط ضعيفةضعيفة بلغت(0,09)مما يعنى أن الوعى بمفهوم الحماية الاجتماعية لا يرتبط بالنوع ,كما أن السن أيضا غير دال إحصائيا ,حيث بلغ الانحراف المعيارى لمدلول العلاقة(0,6),وقيمة الارتباط(0,31),عند مستوى معنوية (0,01),أما المؤهل العلمى فهو دال إحصائياً بإنحراف معيارى(1,3),وقيمة ارتباط(0,52),مما يشير إلى العلاقة الارتباطية الايجابية بين المؤهل العلمى والوعى بمفهوم الحماية الاجتماعية,كما أن سنوات الخبرة دالة إحصائياً,حيث بلغ الانحراف المعيارى(1,4),وقيمة ارتباط(,75)عند مستوى معنوية (0,01),مما يدل على أن هناك علاقة ارتباطية ايجابية بين سنوات الخبرة والوعى بمفهوم الحماية الاجتماعية.

جدول(11)

يوضح العلاقة بين سنوات الخبرة والقدرة على تحديد معوقات تطبيق برامج الحماية

تحديد معوقات تطبيق برامج الحماية / سنوات الخبرة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة معامل بيرسون	مستوى المعنوية	الدلالة
االمعوقات التشريعية	26,5	3,6	0,27	0,01	غير دالة
االمعوقات التنظيمية	22,8	3.2	0,19	0,01	غير دالة
معوقات مرتبطة بالمستفيدين	24,6	3,4	0,24	0,01	غير دالة
المعوقات ككل	123,3	11.4	0,19	0,01	

يتبين من الجدور رقم(11)دلالة العلاقة الطردية الايجابية بين سنوات الخبرة وبين قدرة العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية(مجتمع البحث) على تحديد معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية,حيث بلغ الانحراف المعيارى(123,5),وقيمة الارتباط(11,4),عند مستوى معنوية(0,01).

ثامناً: النتائج العامة للدراسة فى ضوء الأهداف والتساؤلات:

توصلت الدراسة الحالية الى مجموعة من النتائج التى اجابت على التساؤلات الرئيسية والفرعية للدراسة والتى يمكن للباحث عرضها فيما يلى:.

(1)النتائج المرتبطة بالتساؤل الرئيس الأول: ما واقع وعى العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية بمهوم الحماية الاجتماعية؟

أكدت نتائج الدراسة الراهنة على وعى العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية(مجتمع البحث) بمفهوم الحماية الاجتماعية,حيث أشاروا بانها تمثل: عملية تستهدف توفير المساعدات المالية للأسر الأولى بالرعاية,كما تمثل:مساعدات عاجلة تقدمها الدولة لأشد الناس إحتياجاً وأنها " مجموعة النظم والاجراءات التى تضعها الدولة لحماية أفرادها من الاخطار التى تهدد حياتهم",و هى"نظام يهتم بحماية الفئات الضعيفة والمهمشة ضد مخاطر الحياة ا " عملية تمثل مبادرات عامة وخاصة لحماية الضعفاء ضد مخاطر المعيشة,كما أوضحوا بأنها "مجموعة شاملة من الاستراتيجيات القائمة تستهدف حماية العمال فى أماكن العمل".

(2)النتائج المرتبطة بالتساؤل الرئيس الثانى: ما معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية ؟

كشفت نتائج الدراسة الراهنة أن هناك مجموعة من المعوقات التى تحد من تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية والمتمثلة فيما يلى:.

أ . **المعوقات التشريعية** المرتبطة بالقوانين والقرارات المنظمة لبرامج وخدمات وأنشطة الحماية الاجتماعية,حيث تمثلت هذه المعوقات في:عدم كفاية التمويل الخاص بالبرامج فى سد احتياجات المستفيدين,وقلة المبالغ المحددة للمستفيدين من خدمات الحماية الاجتماعية,ووجود فئات مستحقة لم يشملها البرنامج,فضلاً عن وجود شروط موضوعة تستبعد فئات محددة رغم احتياجاتها للخدمات,وكثرة الأوراق المطلوبة للحصول على الخدمات,بجانب اقتصار خدمات الحمايةالاجتماعية على الجوانب

المالية فقط,بالإضافة إلى تعقد اجراءات الحصول على خدمات برامج الحماية الاجتماعية,مع عدم وضوح سياسات برامج الحماية الاجتماعية التى حددتها الوزارة,وعدم تحديد الدور الفعلى المنوطة به الجمعيات الاهلية المشاركة فى تنفيذ البرامج والخدمات.

ب . **المعوقات التنظيمية** المرتبطة بالوحدات الاجتماعية ذاتها,حيث تمثلت هذه المعوقات في: عدم حصول العاملين على دورات تدريبية مرتبطة ببرامج الحماية,زيادة الاعباء الإدارية الملقاة على العاملين, ضعف قدرة الإدارة على إيجاد حلول مبتكرة لتحقيق الأهداف المنشودة من البرامج,افتقاد العاملين للمهارات اللازمة لتحقيق أهداف برامج الحماية الاجتماعية, تردد الإدارة فى اتخاذ القرارات المرتبطة بخدمات الحماية الاجتماعية,عدم وجود وسيلة اتصال مناسبة بين الادارة والعاملين, اعتماد الادارة على الإتصال غير الرسمى فى تحقيق أهداف برنامج الحماية,غياب التنسيق بين العاملين اثناء تقديم الخدمة",غياب الثقة بين العاملين بالوحدة مما يضعف تعاونهم, وكذا انفراد الإدارة باتخاذ القرارات المرتبطة ببرامج الحماية الاجتماعية.

ج . **المعوقات المرتبطة بالمستفيدين** من برامج الحماية الاجتماعية,حيث تمثلت هذه المعوقات في: النظرة الدونية من المستفيدين للمبالغ المقدمة لهم من هذه البرامج, قتناع المستفيدين بعدم جدية برامج الحماية الاجتماعية,التشاجر المستمر من المستفيدين أثناء حصولهم على الخدمات المقدمة لهم, ورغبة المستفيدين فى الحصول على الخدمات دون إنهاء الاجراءات المطلوبة,عدم وعى المستفيدين بالإجراءات المطلوبة للحصول على الخدمة,وشعور المستفيدين بالحرج عند حصولهم على الخدمة, صعوبة التواصل مع المستفيدين لاستكمال اجراءات الحصول على الخدمات ,وكذلك تردد المستفيدين لأكثر من مرة على الوحدة الاجتماعية لحصولهم على الخدمة,وصعوبة تحديد مواعيد تقديم الخدمات بما يتناسب مع ظروف المستفيدين.

تاسعاً: التصور التخطيطى المقترح للحد من معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية.

فى إطار النتائج العامة للدراسة الراهنة وفضوء استجابات المبحوثينوكذلك التحليل الاحصائى للدراسة,يمكن وضع تصور تخطيطى مقترح للحد من معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية كالتالى:.

(أ)-أهداف التصور التخطيطى المقترح

. توعية المهنين العاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية بمفوم الحماية الاجتماعية

. العمل على الحد من معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية والمتمثلة فى التشريعية والتنظيمية وكذلك المعوقات المرتبطة بالمستفيدين من هذه البرامج.

-محاولة دمج المشاركين والمعنيين ببرامج الحماية الاجتماعية فى الحد من المعوقات التى تواجه الوحدات الاجتماعية الحضرية فى تطبيقها.

(ب) الأسس التى يقوم عليها التصور التخطيطى المقترح

-الدراسات السابقةوما انتهت اليه من نتائج وتوصيات.

- النتائج التى توصلت إليها الدراسة الراهنة.

- الإطار النظرى للدراسة الحالية.

- الأسس المهنية للتخطيط الاجتماعى وما تتضمنه من أساس معرفى,وقيمى,ومهارى.

- الحماية الاجتماعية وما تتضمنه من برامج وخدمات وأنشطة.

(ج) المؤسسات المعنية والمستفيدة من التصور التخطيطى المقترح: تعد الوحدات الاجتماعية الحضرية ببندر الفيوم هى المعنية الأساسية للإستفادة من التصور التخطيطى المقترح,كما يمكن أن تستفيد جميع الوحدات الاجتماعية الحضرية بجمهورية مصر العربية من هذا التصور التخطيطى.

(د) الأسس المهنية التى ينطلق منها التصور التخطيطى المقترح:ينطلق التصور التخطيطى المقترح من مجموعة من الأسس المهنية التى تنطلق من مبادئ التخطيط الاجتماعى كمبدأ الواقعية,والشمول,والتكامل ,والمرونة,والتنسيق,والتعاون.

(هـ) الشركاء فى تحقيق التصور التخطيطى المقترح: يتوقف تحقيق التصور التخطيطى المقترح على مساندة حقيقية من الشركاء المعنيين ببرامج الحماية الاجتماعيةوالمتمثلة فى:وزارة التضامن الاجتماعى,ومديرية التضامن الاجتماعى وكذا الوحدات الاجتماعية الحضرية,والجمعيات الأهلية.

(هـ) الأدوار الأساسية التى يمكن أن يؤديها الأخصائى الاجتماعى المخطط فى ضوء التصور التخطيطى: . 1- دور الاخصائى الاجتماعى المخطط فى المساهمة فى تعديل سياسات الحماية الاجتماعية الموجهة للفقراءوبما يسهم فى الحد من معوقات تطبيقها.

2- دور الاخصائى الاجتماعى المخطط كجامع للمعلومات ومحلل للبيانات المرتبطة ببرامج الحماية الاجتماعية والمستفيدين منها والاحصاءات التمرتبطة بمشكلاتهم والمعوقات التى تحد من استفادتهم من هذه البرامج.

3- دوره كموجه للمستفيدين لتحقيق أفضل إستفادة ممكنة من البرامج والخدمات والانشطة ذات الصلة بالحماية الاجتماعية.

4- دوره كمنسق بين جهود الادارة الوسطى والعليا فى تحديد الحلول الايجابية لمواجهة معوقات برامج الحماية الاجتماعية.

(و) طبيعة التصور التخطيطى فى التعامل مع معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية

1- تصور تخطيطى للتعامل مع المعوقات التشريعية التى تحد من تطبيق برامج الحماية الاجتماعية

- العمل على زيادة التمويل الخاص بالبرامج حتى يمكن أن تسهم فى سد احتياجات المستفيدين.
- العمل على زيادة المبالغ المحددة للمستفيدين من خدمات الحماية الاجتماعية.
- قيام الوحدة الاجتماعية بإجراء حصر شامل لجميع الفئات الفقيرة التى لم تشماهم شروط البرنامج مع تبصير الإدارة العليا بهم.
- مراجعة الشروط الموضوعة والتى تستبعد فئات محددة رغم احتياجاتها للخدمات.
- الحد من الأوراق المطلوبة للحصول على الخدمات.
- العمل على تنوع صور خدمات الحمايةالاجتماعية وعدم اقتصارها على الجوانب المالية فقط.
- تبسيط اجراءات الحصول على خدمات برامج الحماية الاجتماعية بما يتناسب مع الظروف والاوضاع المعيشية للمستفيدين.
- يجب أن يتضمن الإطار التنفيذى لهذه البرامج توضيح قواعد تطبيق برامج الحماية الاجتماعية التى حددتها الوزارة.
- تحديد الدور الفعلى المنوطة به الجمعيات الاهلية المشاركة فى تنفيذ البرامج والخدمات.

2- تصور تخطيطى للتعامل مع المعوقات التنظيمية التى تحد من تطبيق برامج الحماية الاجتماعية:.

- زيادة معدلات الدورات تدريبية للعاملين بالوحدات الاجتماعية الحضرية والمرتبطة ببرامج الحماية.
- تخفيف الاعباء الإدارية الملقاة على العاملين لتحقيق الأهداف الحقيقية من برامج الحماية.

-السعى الجاد من الإدارة لإيجاد حلول مبتكرة لتحقيق الأهداف المنشودة من برامج الحماية.

-تنمية مهارات العاملين فى التعامل مع برامج الحماية الاجتماعية.

-العمل على اتخاذ القرارات الايجابية المرتبطة بخدمات الحماية الاجتماعية دون تردد من الادارة فى ذلك.

-توفير وسائل اتصال مناسبة بين الادارة والعاملين مع تطبيق الإتصال الرسمى فى تحقيق أهداف برنامج الحماية الاجتماعية.

-التنسيق بين العاملين اثناء تقديم الخدمة",سعى الادارة نحو تحقيق الثقة بين العاملين بالوحدة مما يزيد من تعاونهم.

2- تصور تخطيطى للتعامل مع المعوقات المرتبطة بالمستفيدين والتى تحد من تطبيق برامج الحماية الاجتماعية:.

- توعية المستفيدين بكيفية الاستفادة من المبالغ المقدمة لهم من هذه البرامج.

- السعى نحو توعية المستفيدين بجدية برامج الحماية الاجتماعية.

- توعية المستفيدين بمخاطرالتشاجر المستمر أثناء حصولهم على الخدمات المقدمة لهم,.

- تبصير المستفيدين فى الحصول على الخدمات بضرورة إنهاء الاجراءات المطلوبة بالشكل المطلوب.

- تنمية وعى المستفيدين بالإجراءات المطلوبة للحصول على الخدمة.

- إيجاد وسائل اتصال مناسبة للتواصل مع المستفيدين لاستكمال اجراءات الحصول على الخدمات.

- ايجاد وسائل مناسبة لانجاز خدمات برامج الحماية لمنع تردد المستفيدين لأكثر من مرة على الوحدة الاجتماعية لحصولهم على الخدمة,

المراجع المستخدمة فى البحث

-عبد العال ,عبد الحليم رضا: **السياسة الاجتماعية (أيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية**، ، دار الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ,1999، ص276.

- هاشم ,صلاح أحمد:**الحماية الاجتماعية للفقراء "قراءة فى معنى الحياة لدى المهمشين"**، مؤسسة فريد ريش إيبرت – مكتب مصر، القاهرة، 2014، ص18 .

-- خليل, منى عطية خزام: **التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية**، ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية, 2010، ص 297.

-- قاسم, منصور أمين: **أثر العولمة على سياسات التأمينات الاجتماعية**، دراسة معده لندوة انعكاسات العولمة على الضمان والتأمينات الاجتماعية،8 نوفمبر 2007،ص 3.

- خزام,منى عطية: **التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية**,المكتبة الجامعية الحديثة,الإسكندرية, 2010,ص297

- الحملاوي,صالح عبد المعتمد:**الحماية الاجتماعية والضمانات القانونية الواجب توفرها للمرأة العاملة في قانون العمل**,ورقة عمل مقدمة لمؤسسة البرنامج التنموي للمرأة والطفل,المؤتمر السادس والعشرين,الفيوم , 2010.

- أحمد, أسامه علي السيد:**الحماية الاجتماعية في مصر " نحو سياسة إجتماعية متكاملة "** ، بحث منشور ، المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة – مصر ، العدد الاول ، 2011 ، ص 498 .

- ياسين ,خالد: **أوضاع الحماية الاجتماعية في الدول العربية وعلى المستوي الدولي**، الندوة القومية حول الحماية الاجتماعية بين الواقع والمأمول, منظمة العمل العربية, شرم الشيخ , 2010م .

- عبد الباسط,زياد: **دور المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المنتدى العربي للسياسات الاجتماعية، بيروت، 2009، ص 28.

- كامل,خميس عبد الله: **التحليل السوسيولوجي لنظام الحماية الاجتماعية في التشريع الليبي**، رسالة دكتوراه، غير منشورة, كلية الآداب, جامعة الإسكندرية, 2009 م .

- خزام,منى عطية:**سياسات الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة فى ضوء العولمة**,المكتب الجامعى الحديث ,الأسكندرية,2016,ص 178.

- رشاد أحمد عبداللطيف: مقومات الحماية الاجتماعية بالوطن العربى,بحث علمى منشور بمؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية,جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية,الرياض,2014م.

- نرمين ا براهيم حلمى : رؤيتة مستقبلية لأليات الجمعيات الاهليتة في تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة,دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بمدينة الرياض,بحث علمى منشور بمجلة الخدمة الاجتماعية,الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعين,القاهرة,العدد 56,الجزء الثالث,يونية2016.

- وزارة التضامن الاجتماعي، جمعية السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية: **برنامج التواصل الحكومى المدنى**، التنمية الاجتماعية، ص6.

- مبروك ,محمد شحاتة: **دور الوحدة الاجتماعية فى مواجهة المشكلات الاجتماعية لتجمعات البدو الهامشية المستقرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 1999.

- أحمد ,هاشم ,صلاح: **دراسة تقييميه لدور الوحدة الاجتماعية الحضرية فى تنمية المجتمع المحلى**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، 2000 .

- خميس ,عبد الله كامل: **التحليل السوسيولوجي لنظام الحماية الاجتماعية في التشريع الليبي**، رسالة دكتوراه، غير منشورة, كلية الآداب, جامعة الإسكندرية, 2009 م .

_ رشوان ,أحمد صادق: **متطلبات الممارسة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين بالوحدات الاجتماعية للقيام بمهامها التنظيمية**، بحث منشور في المؤتمر الدولي الخامس والعشرون لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان "مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة، مجلد 7، 2012 .

_ مجمع اللغة العربية:المعجم الوسيط,الجزء الثانى,مطبعة مصر ,القاهرة,1961,ص643.

_ إبن منظور : لسان العرب,ط1,مجلد10,دار الكتب العالمية,بيروت,2003,ص 336,335.

- حجاب,محمد منير : المعجم الإعلامى,دار الفتح,القاهرة,2004,ص512.

- درويش,كمال الدين حسنين: **موسوعة متجهات الإدارة الرياضية فى مطلع القرن الجديد,الجودة والعولمة فى إدارة** الأعمال الرياضية باستخدام أساليب إدارية مستحدثة,مج 1,دار الفكر العربى,القاهرة,s2004

- تقرير الأمم المتحدة: ***تحسين الحماية الاجتماعية وتقليص الضعف في زمن العولمة***، تقرير الأمين العام للجنة التنمية الاجتماعية، الدورة التاسعة والثلاثون، 2001، ص 16.

- عبد الصمد زياد: دور المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ,المنتدى العربي للسياسات الاجتماعية ، بيروت ، 28-29 أكتوبر 2009,ص78.

- بيبرس, إيمان وآخرون: **تفعيل سياسات الضمان الاجتماعي**، منتدى السياسات العامة، مركز دراسات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2002، ص14.

-United Nations: ***Enhancing Social Protection and Reducing Vulnerability in a Globalizing World , Report of the Secretary-General,*** Economic and Social Council, February 2001, p4.

- (1)Mitchell, T: ***Climate Change Adaptation and Social Protection,*** Institute of .Development studies (IDS), November 2009,p18.

- EN, Communication From the Commission to the European Parliament**, Social Protection in European Union Development Cooperation**, EUROPEAN COMMISSION, Brussels,.2012, p3.

- Development Research Centre on Migration, Globalisation & Poverty: **Social Protection and Internal Migration in Bangladesh: Supporting the Poorest**, Briefing No. 9 May 2007

- United Nations Development Programme: **social protection the role of cash transfers, Poverty in focus,** International Poverty Centre, June 2006,p 6.

- David Hulme and Mathilde Maitrot**: International experience of delivering social protection*: Are there lessons for Bangladesh?[DRAFT],*** Books World Poverty Institute, The University of Manchester, UNDP Conference – Dhaka 2011.

- Anderson Donal: ***the Assembly – atool for transforming communities, Schumacher (E.F)Society,*** Great Barrington.M.A.1999.

- Michielsen Joris: **Transformative social protection in health in India empowering poor patients to claim quality health care through community health insurance** , university Antwerpen Belgium , 2012.

- Stanley Jason: **the politics of social protection**, ph.D, New York university, 2014.
- **Stanley Jason,2014** **Social protection under authoritarianism**, ph.D, Columbia: Huang Xian university, 2014.
-A. Bonilla Garcia and J.V. Grua : **Social Protection A Life Cycle Continuum Investment for Social Justice,** Poverty Reduction and - Version 1.0- Geneva, November 2003, p12 : p13.
-International Development Department: **Topic Guide on Social Protection, Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC),** College of Social Sciences, University of Birmingham, UK, University of Birmingham, February 2012, p5.
- Sirojudin Pertoun T: **Microinsurance and social protection for workers in the informal sector in indonisia**, Edd, university of California, 2013.
- Brearly Emily: **The politics of poverty and the political economy of social protection in latin America and the rise of conditional cash transfers**, ph.D, the Johns Hopkins university, 2011.
-Phongpaichit, P: **Development Civil Society and NGOs , *Australia,*** *University of Chulalongkorl, 2000, p4.*